القاهرة ٥٢
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

صنفكم ده مش عايزينه عندنا

دراسة حول معاملة الأجانب الكويريين/ات من قبل السلطات المصرية

كتابة: نورا نورالله

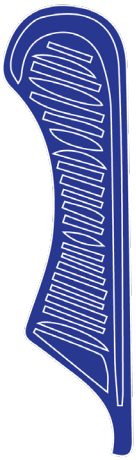

القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

كتابة وتحرير: نورا نورالله
تصميم: عمر نورالدين

تاريخ النشر: نوفمبر 2023

طريقة مقترحة للاستشهاد:
نورا نورالله, صنفكم ده مش عايزينه عندنا: دراسة حول معاملة الأجانب الكويريين/ات من قبل السلطات المصرية, مركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية, نوفمبر 2023

www.cairo52.com
info@cairo52.com

جميع الحقوق محفوظة لمركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-SA 4.0)

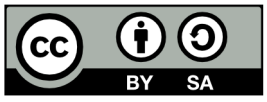

المحتويات

ملخص تنفيذي..... ١

١. المقدمة والمنهجية ٢

٢. خلفية قانونية ٣

٢٫١ التجريم ٣

٢٫٢ القانون المُنظِّم للدخول والترحيل ٤

٢٫٣ الأحكام القضائية على ترحيل/رفض دخول مجتمع الميم عين ٥

٣. تحليل البيانات والملاحظات الأساسية ٦

٤. الاستنتاج ٩

ملخص تنفيذي:

يُحلِّل التقرير كيف تُعامِل مصر الأجانب الكويريين/ات بمجرد تحديد هويتهم/ن على أنهم/ن كويريون/ات. تستند المعلومات إلى تحليل قوانين الهجرة وقانون الأحكام القضائية المصرية المتعلقة بالأشخاص الكويريين/ات بموجب هذا القانون. يستند التقرير أيضًا إلى تحليل ١٢ حادثةً قد وقعت من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، والتي تضمنت تفاعلات الأجانب الكويريين/ات مع السلطات. على الرغم من أن معاملة الأجانب الكويريين/ات يمكن أن تكون تعسفيةً وتعتمد بشكلٍ كبيرٍ على الضابط أو الموظف المدني الذي يتعامل معه الشخص الكويري/ـة، إلا أنه يمكن تحديد بعض الأنماط.

تتمثل النتائج الرئيسية للتقرير فيما يلي:

يمنح القانون وقانون الأحكام القضائية المصري لوزارة الداخلية صلاحياتٍ واسعةً لترحيل أو منع دخول أي شخصٍ يُخِلُّ بالنظام العام والآداب العامة؛ وقد فُسِّر هذا على أنه يعني السماح بمنع دخول وترحيل أولئك الذين يُنظر إليهم/ن على أنهم/ن كويريون/ات أو هم/ن كويريون/ات بالفعل، بمجرد أن تتعرف عليهم/ن السلطات.
الأشخاص العابرون/ات جندريًا وغير المُطبِّقون/ات للجندر هم/ن الأكثر عرضةً للمنع من دخول مصر بسبب عدم توافق هويتهم/ن أو تعبيرهم/ن الجندري مع المعلومات الموجودة في جوازات سفرهم/ن. جميع الحالات الموثقة في ذلك التقرير كانت للأفراد لم يقوموا او لا يرغبوا في تغير أوراقها الثبوتية وهذا يجعلهم أكثر عرضة للمخاطر القانونية.
يقوم اللاجئون/ات الكويريون/ات أيضًا بالعمل بالجنس لإعالة أنفسهم/ن، مما يجعلهم/ن أكثر عرضةً للاعتقال والسَجن. رغم ذلك، لم تكن هناك محاولة مُسجَّلة من قبل الدولة لترحيل اللاجئين/ات الكويريين/ات الذين تمت إدانتهم/ن بعد قضاء فترة سجنهم/ن. ومع ذلك، يمكن أن يتغير هذا في المستقبل، حيث أن الدولة المصرية لديها سجل في ترحيل اللاجئين/ات من قبل، ولكن لأسباب أخرى إلى جانب العمل بالجنس أو الكويرية. كما أن مصر لديها سجل في ترحيل العاملين/ات بالجنس من غير اللاجئين/ات، وخاصة الإناث.
يتم القبض على الأجانب الآخرين/ات الذين ليسوا لاجئين/ات وترحيلهم/ن مباشرة دون الذهاب إلى المحاكمة أو الاضطرار إلى قضاء فترة في السجن. توجد بعض الاستثناءات، بشكلٍ أساسيٍ إذا كانت السلطات متأكدة من أن الشخص يعمل أيضًا في مجال الجنس وليس/ت فقط كويري/ـة.
في حين أن العادات القضائية يجب أن تقاضي كلا الطرفين في قضايا العمل بالجنس للذكور (المشتري والعاملين بالجنس)، فإن السلطات تستثني مواطني دول الخليج، الذين يعاملون على أنهم «ضحية» ولا يواجهون أي عواقب قانونية، سواء الاعتقال، الترحيل، أو السجن. وهذا يتفق مع موقف السلطات المصرية العامة تجاه سياح الجنس من الخليج، حيث يُسمح لهم في كثير من الأحيان بالإفلات من كل ما يفعلونه نظرًا لأهميتهم كمصدر دخلٍ حيويٍ للدولة المصرية.

١. المقدمة والمنهجية

في كل عام، يزور مصر ملايين من السياح، وربما يختار ملايين آخرون/ات إعادة التوطين في مصر. تعد مصر وجهة سياحية شهيرة للكثيرين/ات، حيث بلغ إجمالي عدد السياح ١١٫٧ مليون في عام ٢٠٢٢. تأتي معظم السياحة المصرية من أوروبا، سواء من مواطني/ات الدول السوفيتية سابقًا أو من الاتحاد الأوروبي[١]. بالإضافة إلى ذلك، لدى مصر حوالي ٩ ملايين مهاجِر/ة يطلقون على الدولة موطنهم/ن. إن مصر هي أيضًا بلد عبورٍ للعديد من طالبي اللجوء واللاجئين/ات، ويختار البعض الاستقرار بشكلٍ دائم. لقد تم رسميًا تسجيل ٢٧٦,٠٠٠ لاجئًا/ـةً وطالب/ة لجوءٍ لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في مصر؛ وقد ارتفع العدد وفقًا لتقديرات الحكومة، مما يجعله يصل إلى خمسة ملايين تقريبًا.[٢]

سواء كان اللاجئون/ات، طالبو/ات اللجوء، المهاجرون/ات، أو السياح، يجب على الأجانب الكويريين/ات الخطو بحذرٍ حول القوانين والسياسات التقييدية المعارِضة لمجتمع الميم عين في البلاد - مصر، سواء كانت الحكومة أو الشعب، معروفة بمُعارَضة الكويرية. كان أحدث استطلاعٍ للرأي حول المثلية الجنسية من إجراء مركز Pew للأبحاث في عام ٢٠١٣، ووجد أن ٩٥٪ من المجتمع لا يقبل المثلية الجنسية. وفي الوقت نفسه، تستخدم الدولة المصرية العديد من القوانين، مثل قانون مكافحة العمل بالجنس ١٩٦١/١٠ وقانون الجرائم الإلكترونية ٢٠١٨/١٧٥، لاعتقال ومحاكمة الأفراد الكويريين/ات[٣]. وفقًا للمبادرة المصرية للحريات الشخصية (EIPR)، بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧، تم اعتقال ما لا يقل عن ٢٣٢ شخصًا بسبب ميولهم/ن الجنسية أو هويتهم/ن الجندرية، تم القبض على ١٢٩ منهم/ن عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو تطبيقات المواعدة. واجه المعتقلون/ات أحكامًا بالسجن تتراوح من ٦ أشهر إلى ٣ سنوات[٤]. في عام ٢٠١٨، وقعت حملة قمعٍ واسعة النطاق بعد أن رفع بعض النشطاء علم قوس قزح خلال حفل موسيقى الروك لفرقة مشروح ليلى اللبنانية. أسفرت حملة القمع عن اعتقال ٨٥ فردًا في أقل من ثلاثة أشهر، مما يجعلها أسوأ حملة أمنية ضد مجتمع الميم عين في تاريخ البلاد[٥]. في عام ٢٠١٩ وثقت المنظمات المحلية ٩٢ حالة اعتقال؛ في عام ٢٠٢٢، كان الرقم ٤٣، وفقًا لـ EIPR.[٦]

وبالتالي، فإن الأرقام ترسم صورةً واضحةً للملاحقة القضائية ومعارضة الكويرية في مصر؛ ومع ذلك، فإنها تفتقد إلى جانبٍ واحد، هو أنها لا تُظهر معاملة الأجانب الكويريين/ات في مصر. يهدف هذا التقرير إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل العديد من الحوادث التي تورط فيها أجانب كويريون/ات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢ لتحديد كيفية تعامل الدولة المصرية معهم/ن. يستخدم التقرير أساليب نوعية، معظمها مراجعة أدبية لقضايا المحكمة ومقالات إعلامية مفتوحة الوصول تُقرِّر عن حوادث تتعلق بأجانب كويريين/ات في مصر. أجرت الباحثة عدة مقابلاتٍ مع أجانب كويريين/اتٍ متورطين/اتٍ في مثل هذه الحوادث ومحامين/اتٍ يعملون/ات في قضايا كويرية في مصر. قامت صاحبة التقرير باستعراض ١٢ حادثةً تتعلق بأجانب كويريين/اتٍ في مصر، أجرت مقابلاتٍ مع ثلاثة أشخاص معنيين/ات، وتحدث إلى محاميَيْن اثنين على علمٍ بمثل هذه الحوادث.

تُستخدم هذه الأساليب والبيانات للإجابة على السؤال الأساسي للتقرير: كيف يتم التعامل مع الأجانب الكويريين/ات عندما يتم الكشف عن كويريتهم/ن من قبل الدولة في مصر؟

---

١ Egypt Records 46% Increase in Number of Tourists in 2022: Minister - Tourism - Egypt." Ahram Online. Accessed September 17, 2023 https://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/1238/491798/Egypt/Tourism/Egypt-records--increase-in-number-of-tourists-in-.aspx

٢ Iom Egypt Estimates the Current Number of International Migrants Living in Egypt to 9 Million People Originating from 133 Countries - Egypt." ReliefWeb, August 17, 2022. https://reliefweb.int/report/egypt/iom-egypt-estimates-current-number-international-migrants-living-egypt-9-million-people-originating-133-countries

٣ Nora Noralla, Sexually Guilty: Custom Morality and the Persecution of the LGBTQ Community in Egypt, Cairo 52Legal Research Institute, June 2023. https://cairo52.com/2023/06/01/sexually-guilty-custom-morality-and-the-persecution-of-the-lgbtq-community-in-egypt/

٤ Hamid, D. A. The Trap: Punishing Sexual Difference in Egypt. Al Qahirah: Egyptian Initiative for Personal Rights, 2017. https://www.ecoi.net/en/file/local/2020143/the_trap-en.pdf

٥ Ghoshal, Neela. "More Arrests in Egypt's LGBT Crackdown, but No International Outcry." Human Rights Watch, October 28, 2020. https://www.hrw.org/news/2018/01/22/more-arrests-egypts-lgbt-crackdown-no-international-outcry

٦ ElShekh, Fathi. "محامون: القبض على عشرات المثليين في مصر خلال 3 أشهر.. و»جرايندر» يحذر مستخدميه من مصيدة الشرطة." مدى مصر, March 26, 2023. https://www.madamasr.com/ar/2023/03/26/news/u/

٢. خلفية قانونية

٢,١ التجريم

لدى مصر العديد من القوانين في ترسانتها القانونية التي تُستخدم لتجريم أفراد مجتمع الميم عين. الأول هو القانون ١٩٦١/١٠، وهو قانون معارِض للعمل بالجنس؛ وبالتالي، بطبيعة الحال، فإن العاملين/ات بالجنس الكويريين/ات هم/ن الأكثر عرضةً لمثل هذا القانون. إن التهمة الرئيسية المستخدمة هي «الفجور»، والتي تُستخدَم قضائيًا لوصف العمل بالجنس للذكور. المادة ٩ (ج) هي المادة الأساسية التي ينظر إليها في حالات الكويريين/ات وتنص على ما يلي:

"يُعاقَب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن ٢٥ جنيه مصري ولا تتجاوز ٣٠٠ جنيه مصري في الإدارة المصرية ولا تقل عن ٢٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٣٠٠٠ ليرة في الإدارة السورية أو بإحدى هاتين العقوبتين في الحالات التالية: من اعتاد على الفجور أو الدعارة." [٧]

إلى جانب هذه التهمة، فإن التهم الشائعة الأخرى بموجب نفس القانون هي "الترويج للفجور" و"تسهيل الفجور". وتُستخدَم مواد قانونية أخرى أيضا، بما في ذلك المادة ٢٦٩ مكرر من قانون العقوبات التي تنص على ما يلي:

"كل من وُجِد على طريقٍ عامٍ أو مكان يتم التردد أو السفر إليه يقوم بتحريض المارة بالإشارات أو الكلمات على ارتكاب الزنا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر." [٨]

أحدث إضافة إلى الترسانة القانونية المصرية لمكافحة مجتمع الميم عين هي المادة ٢٥ من قانون الجرائم الإلكترونية ٢٠١٨/١٧٥، والتي تنص على ما يلي:

"نشر محتوى "ينتهك المبادئ والقيم الأسرية التي يؤيدها المجتمع المصري" يمكن أن يُعاقَب بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر و/أو بغرامة قدرها ٥٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري." [٩]

وبالتالي، يمكن استخدام العديد من القوانين لاعتقال ومحاكمة المصريين/ات الكويريين/ات والأجانب الكويريين/ات؛ كما هو موضح في هذا التقرير، تحتفظ السلطات المصرية بالحق في محاكمة الأجانب تمامًا مثل المصريين/ات عندما ترغب بذلك، حيث لا توجد قاعدة موحدة في هذا الشأن.

---

٧ Hamid, D. A. The Trap: Punishing Sexual Difference in Egypt. Al Qahirah: Egyptian Initiative for Personal Rights, 2017.
https://www.ecoi.net/en/file/local/2020143/the_trap-en.pdf

٨ Noralla, Nora. "A Litigation Guide on Crimes of Sex Working and Homosexuality (Prostitution and Debauchery)." cairo52, June 25, 2021.
https://cairo52.com/2021/06/24/a-litigation-guide-on-crimes-of-sex-working-and-homosexuality-prostitution-and-debauchery

٩ Noralla, Nora. "Sexually Guilty: Custom Morality and the Persecution of the LGBTQ Community in Egypt." cairo52, June 7, 2023.
https://cairo52.com/2023/06/01/sexually-guilty-custom-morality-and-the-persecution-of-the-lgbtq-community-in-egypt/.

٢,٢ القانون المُنظِّم للدخول والترحيل

تمنح القوانين المصرية وزارة الداخلية سلطاتٍ واسعةً في تقرير دخول الأجانب، إقامتهم/ن، وتواجدهم/ن. القانون رقم ٨٩ لعام ١٩٦٠ بشأن دخول الأجانب وخروجهم/ن، المُعدَّل في عام ٢٠٠٥، هو القانون الأساسي الذي يُنظِّم هذه المسألة. تنص المادة ٢٥ على أنه «يجوز ترحيل الأجانب بأمرٍ من وزير الداخلية».[١٠]

تنص المادة ٢٦ على الأسباب التي يمكن على أساسها ترحيل أجنبي/ـة أو منعه/ا من الدخول: " لا يجوز إبعاد الأجنبي من ذوي الإقامة الخاصة إلا إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومي أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكينة العامة أو كان عالة على الدولة ".[١١]

وتنص مواد أخرى في القانون على أنه لا يحق للمرحلين/ات أو الممنوعين/ات من الدخول العودة إلى البلد ما لم يُصدِر وزير الداخلية أمرًا يسمح لهم/ن بذلك. بالإضافة إلى ذلك، يحدد القانون عقوبة بالسجن لمدة عام على من يعاودون/ن الدخول بصورةٍ غير قانونيةٍ بعد ترحيلهم/ن. كما يمنح القانون وزارة الداخلية صلاحياتٍ واسعةً في احتجاز الأفراد الذين يحصلون/ن على أمرٍ بالترحيل/رفض الدخول في مكانٍ من اختيارهم إلى حين تنفيذ الأمر.[١٢]
تعطي المصطلحات المُبهَمة في القانون المتعلقة بأسباب الترحيل أو رفض الدخول صلاحياتٍ واسعةً لوزارة الداخلية في اتخاذ القرار دون إعطاء مبرراتٍ واضحة. يمكن تفسير مصطلحاتٍ مثل "الآداب العامة" أو "الهدوء العام" وفقًا لأهواء الضباط المستعرِضين، مما يجعل الترحيل ورفض أوامر الدخول تعسفيًا في بعض الحالات.
ليس من الغريب أن تُفسَّر "الأخلاق العامة" على أنها تعني رفض دخول أو ترحيل أفراد مجتمع الميم العين الذين يحاولون/ن زيارة البلاد أو الإقامة فيها. كانت هناك تقارير عن مثل هذه الحالات في وقتٍ مبكرٍ من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى الأرجح، تم استهداف الأشخاص من مجتمع الميم عين من قبل ذلك، ولكن لم يتم توثيقهم/ن. أفادت وسائل إعلام وطنية عن ترحيل أجانبٍ في مصر، مدعيةً أنهم/ن جزء من مؤامرةٍ "لنشر فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب" و "الرجال المصريين الصغار". ويتحدث مقال إعلامي صدر في عام ٢٠١٠ عن ترحيل مواطنين/ات فرنسيين/ات ونرويجيين/ات لهذه الأسباب.[١٣] في القسم التالي، سأقوم بفحص السوابق القضائية بشأن الترحيل ورفض دخول الأجانب لأسباب تتعلق بمجتمع الميم عين.

---

١٠ بشأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها." الشرق. Accessed September 17, 2023.
http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=42099

١١ Ibid

١٢ Ibid

١٣ القوصي. "محاربة وترحيل السائحين الشواذ في مصر: نصر القوصي." تورس, October 17, 2010.
https://www.turess.com/alfajrnews/41458.

٢,٣ الأحكام القضائية على ترحيل/رفض دخول مجتمع الميم عين

في حين أن أفراد مجتمع الميم عين قد تعرضوا/ن للترحيل والحرمان من الدخول بسبب الإضافة بشكلٍ تنفيذيٍ فقط للآداب العامة لجعلها تشمل كونهم/ن من مجتمع الميم عين، أصبح هذا التفسير رسميًا عندما أكد نظام المحاكم الإدارية هذا التفسير في قضيتَيْن.

في عام ٢٠١٤، قدم مواطن ليبي عريضةً إلى المحكمة الإدارية لإلغاء حظر الدخول الذي حصل عليه في عام ٢٠٠٨. لقد أقام المدعي في مصر منذ عام ٢٠٠٦ قبل أن يتلقى أمر ترحيلٍ في عام ٢٠٠٨ بعد اعتقاله بتهمة "ممارسة الفجور". وقدم **عريضة رقم ٦٧/٨٠٨٤** في عام ٢٠١٢، طالبًا إلغاء حظر دخوله، لأنه يحاول العودة إلى القاهرة لمواصلة دراسته. نظرت المحكمة في القضية وأصدرت حكمها في يوم ٢٠١٤/١٢/٢٣، متخذةً صف وزارة الداخلية، وأكدت من جديدٍ حقها في ترحيل أو منع دخول أي شخصٍ يشكل خطرًا على البلاد. تُركِّز المحكمة على حقيقة أن المدعي كان يشتبه به في "المثلية الجنسية" وحدها، قائلة:

"وقد صدر ممن يملك قانونا أصدره استعمالا للسلطة التقديرية المعقودة له بقصد تحقيق الغاية من تقريرها، وهي حماية المصلحة العامة والقيم الدينية والاجتماعية، ومنت انتشار الرذيلة بين فئات المجتمع، قرارا مشروعا متفقا وصحيح حكم القانون خلو من أي مطاعن , مما يتعين معه رفض الطعن الماثل عليه بالإلغاء"[١٤]

وبالتالي، في هذه القضية، أعادت المحكمة تأكيد التفسير التنفيذي لأفراد مجتمع الميم عين، مما جعله الآن تفاعلًا قانونيًا رسميًا، مما يمنح وزارة الداخلية صلاحياتٍ واسعةً لترحيل أو رفض دخول ليس فقط أولئك الذين تم إدانتهم/ن بـ "الفجور" ولكن لأولئك أيضًا الذين يُشتبَه فحسب في أنهم/ن من مجتمع الميم عين.[١٥]

كانت الحالة الثانية في عام ٢٠١٧ وكانت لها نتيجة مماثلة. كان المدعي مواطن بريطاني تم ترحيله في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد الاشتباه في قيامه بأفعال مِثْلية مع السكان المحليين في الأقصر، صعيد مصر. مرةً أخرى، كانت الشكوك وحدها كافيةً لترحيل المدعي دون إجراءاتٍ قضائيةٍ فعليةٍ تثبت ارتكاب أي مخالفات. وذكرت وزارة الداخلية للمحكمة أن:

" أوضحت المحكمة أن الثابت بالأوراق هو طعن ب.ر باعتباره بريطاني الجنسية وقد سبق رصد اعتياده على ممارسة الشذوذ الجنسي مع المواطنين بمحل إقامته بمدينة الأقصر مقابل مبالغ مالية، وتم إدراجه على قوائم منع الدخول إلى البلاد خشية على حياته في ضوء ما تردد حول إصابة أحد المتصلين به بمرض الإيدز وترصد البعض به، ومن ثم يكون قرار وزارة الداخلية والحالة هذه، مما ترخص فيه بسلطتها التقديرية في حدود ما تراه متفقًا والمصلحة العامة، ويكون قرارها لما قام لديها من أسباب مبررة و إعتبارات تتصل بالأمن و بالصالح العام ويرجع إليها في تقدير خطورتها على الأجنبي."[١٦]

قدم المدعي شهاداتٍ طبيةً بأنه لم ولا يزال غير مصابٍ بفيروس نقص المناعة البشرية. إلا أن المحكمة أيدت أمر وزارة الداخلية، مشيرةً في **الحكم رقم ٦٣/١٧٤٠٦** إلى ما يلي:

" أن إقامة الأجنبي بالبلاد تخضع لتقدير وزارة الداخلية التي تترخص في تقدير مناسباتها في حدود ما تراه متفقًا مع المصلحة العامة، إذ أن إقامة الأجنبي لا تعدو أن تكون صلة وقتية عابرة لا تقوم إلا على مجرد التسامح الودى من جانب الدولة، ولا تزايلها هذه الصفة مهما تكرر تجديدها، خاصة إذا كان فى وجود الأجنبي ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومي أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكينة أو كان عالة على الدولة."[١٧]

---

١٤ Cairo Administrative Court. Judgment Number 8084/67 JY, issued on 23/12/2014.

حكم القضاء الإداري رقم 8084 لسنة 67 قضائية صادر بتاريخ 23/12/2014

١٥ Atlantic Council. "A Ruling to Deport Gay Foreigners: The View from Egypt." Atlantic Council, August 15, 2019.

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/a-ruling-to-deport-gay-foreigners-the-view-from-egypt

١٦ Administrative Court. Judgment Number 17406/63 JY issued on 25/03/2017.

حكم القضاء الإداري رقم 8084 لسنة 63 قضائية صادر بتاريخ 25/03/2017

١٧ أيمن عبد العزيز ومصطفي عبده. "مصر تمنع 'بريطاني شاذ' من دخول أراضيها.. 'الإدارية': رفضنا طعنه ضد 'وزير الداخلية'.. اعتاد ممارسة نشاطه الجنسي بمقابل مادي.. و«الشاذلى»: تقارير ادعت أنه فرنسي ومصاب بالإيدز." البوابة نيوز, March 25, 2017.

https://www.albawabhnews.com/2443004.

٠٣ تحليل البيانات والملاحظات الأساسية

يُعطي التقرير خمس سنوات، من ٢٠١٨-٢٠٢٢. تم جمع الحوادث المُبلَّغ عنها هنا مباشرةً من قبل فريق المساعدة القانونية في القاهرة ٥٢ أو من خلال مقالاتٍ إعلاميةٍ مفتوحة. في الإجمال، حدد صاحب البلاغ ١٢ حادثة، وقع حادثان في طابا على معبر حدود سيناء، واحد في مطار شرم الشيخ الدولي، والباقي في القاهرة. الحوادث التي تم تحديدها ليست إلا غيضًا من فيض، حيث حدثت بالفعل المزيد من حالات الكويريين/ات الأجانب في السنوات الخمس الماضية ولم يتم الإبلاغ عنها. تُظهِر الحوادث أن السلطات المصرية هي نشطة في مناهضة الكويرية:

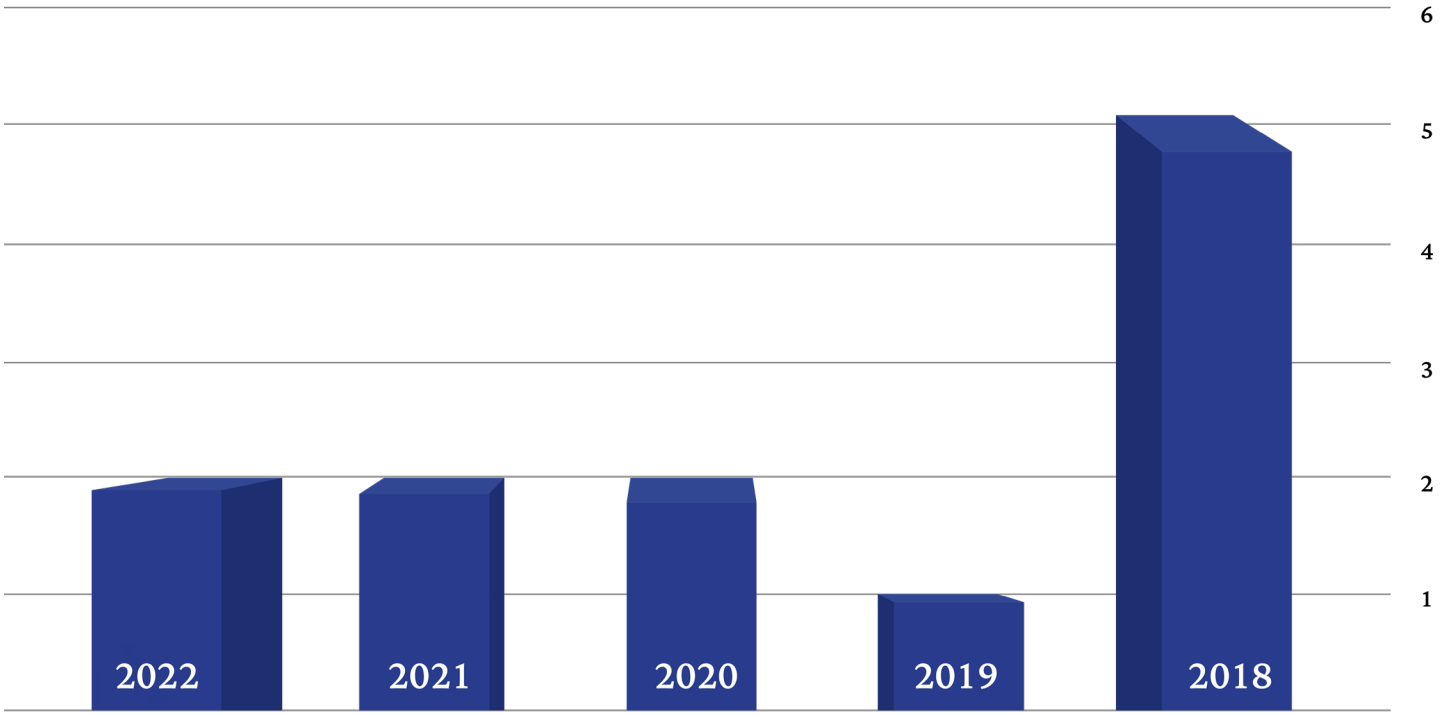

لقد تورط ١٦ فردًا من مختلف البلدان في الحوادث الاثني عشر، مما أدى إلى خرق الأسطورة الزاعِمة بأن حمل البعض للجنسية الغربية سيجعلهم/ن محصنين/ات ضد مضايقات السلطات. وفي الوقت نفسه، فإن أربعةً من أفراد في الحوادث هم من اللاجئين/ات الموثقين/ات لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو ما قد يفسر سبب اعتقالهم/ن والحكم عليهم/ن بالسجن وعدم ترحيلهم/ن بسبب وضعهم/ن كلاجئين/ات. ومع ذلك، فإن مصر لديها سجل في ترحيل اللاجئين/ات الموثقين/ات لأسباب أخرى؛ وبالتالي، فقد يتغير ذلك في المستقبل، مما قد يكون له تأثير كارثي على اللاجئين/ات الكويريين/ات في مصر.[١٨] كما تقوم مصر عادةً بترحيل العاملين/ات بالجنس من غير اللاجئين/ات، وخاصة الإناث بعد الاعتقال.

١٨ "Egypt: UN Experts Condemn Expulsions of Eritrean Asylum Seekers despite Risks of Torture, Arbitrary Detention and Enforced Disappearance." OHCHR, April 13, 2022. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/04/egypt-un-experts-condemn-expulsions-eritrean-asylum-seekers-despite-risks.

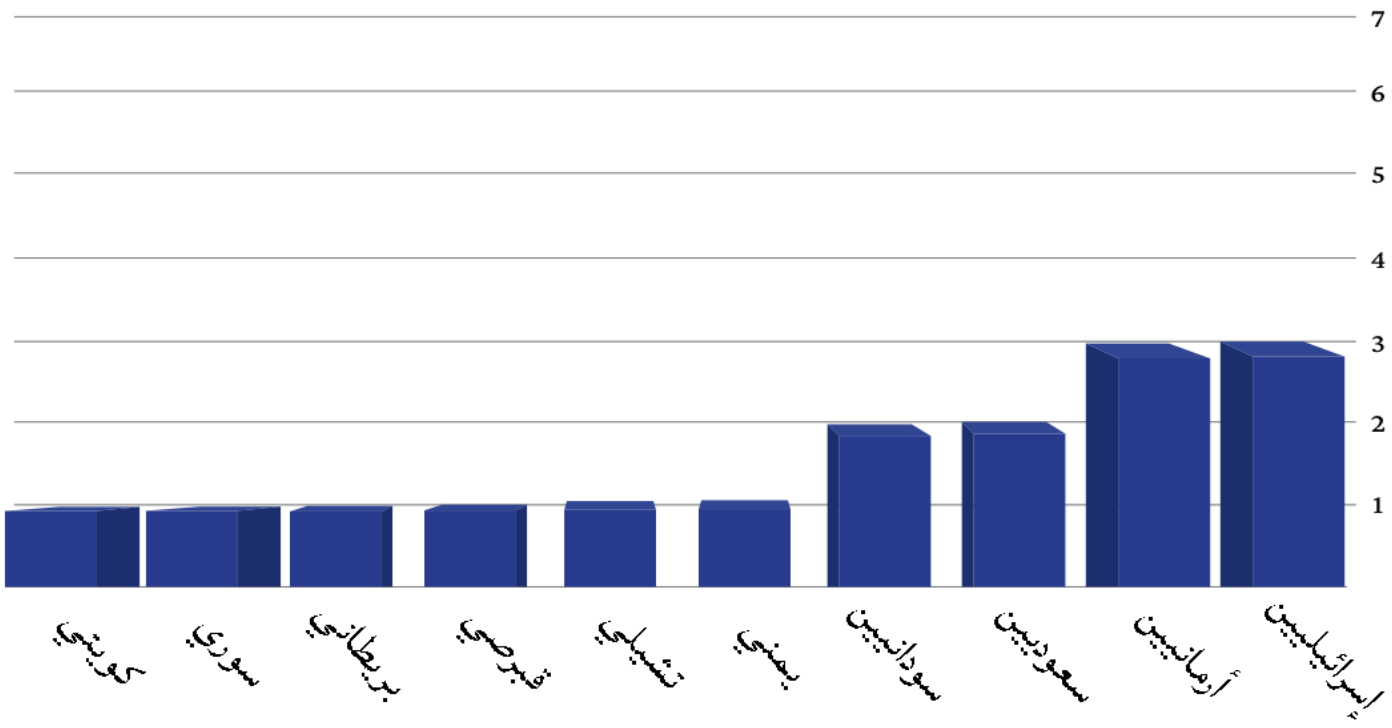

أولئك الأكثر عرضةً للسلطات هم/ن الأشخاص العابرين/ات جندريًا وغير مطبقي/ات الجنس بسبب كويريتهم/ن الواضحة. تم تحديد تسعة أفراد أو ما يقرب من ٥٦٪ من الأشخاص المتورطين/ات في الحادث على أنهم/ن أجانب عابرين/ات جندريًا. يأتي العاملين/ات بالجنس التجاري الأجانب في المرتبة الثانية من حيث عدد الحوادث حيث تم تحديد ٣١٪ او خمس افراد على انهم عاملين/ات كويريين. ثلاث من الخمسة كن الأشخاص العابرين/ات جندريًا وغير مطبقي/ات الجنس بينما أربعة من الخمسة هن لاجئين/ات لدي المفوضية. مما يعكس تقاطعية الهويات الأكثر عرضة.

وبطبيعة الحال، فإن اللاجئين/ات الكويريين والأشخاص العابرين/ات جندريًا يعملون/ن في مجال الجنس كخيار الدخل الوحيد بسبب التمييز الذي يواجهونه/ـنه في سوق العمل ونقص المساعدة المالية الممكنة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات اللاجئين الأخرى. أشار أحد اللاجئين/ات الذين تحدثت معهم/ن وحُكِم عليهم/ن في عام ٢٠١٨ إلى أنه عند القبض عليهم/ن في مثل هذه الحالات، تخلت عنهم/ن المفوضية ولم تقدم أي مساعدةٍ قانونيةٍ أو حتى مساعدة مالية لتوظيف محامين للدفاع عنهم/ن.

التوزيع على حسب النوع الاجتماعي والتوجهه الجنسي

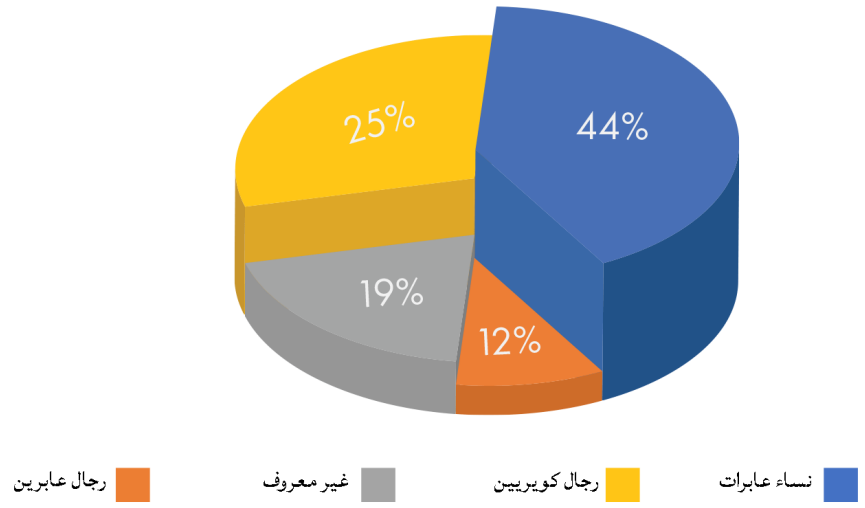

تختلف نتائج هذه الحوادث. إن الأشخاص العابرين/ات جندريًا (ستة من أصل تسعة) قد تم منعهم/ن من الدخول بسبب عدم تطابق هويتهم/ن الجندرية مع الوثائق الرسمية بشكلٍ أساسي. قام المسؤولون المصريون بأمرهم/ن بالعودة فقط بعد تعديل وثائقهم/ن لتعكس هويتهم/ن الجندرية. أفاد أولئك الذين مُنِعوا من الدخول بأنهم/ن قد احتُجِزوا في مكانٍ ضيقٍ لساعاتٍ أو حتى أيام حتى تمكنوا/ن من المغادرة والعودة إلى بلدانهم/ن الأصلية[١٩]. وفي الوقت نفسه، تم القبض على العاملين/ات بالجنس الكويريين/ات ومحاكمتهم/ن والحكم عليهم/ن بالسجن لمدد تتراوح من ٦ أشهر إلى ثلاث سنوات.

١٩ "Three Armenian Transgender Women Barred from Entering Egypt Because of 'Male' Marker in the Passport." Right Side, February 22, 2021. http://rightsidengo.com/news/three-armenian-transgender-women-barred-from-entering-egypt-because-of-male-marker-in-the-passport

التوزيع على حسب مخرجات الحادثة

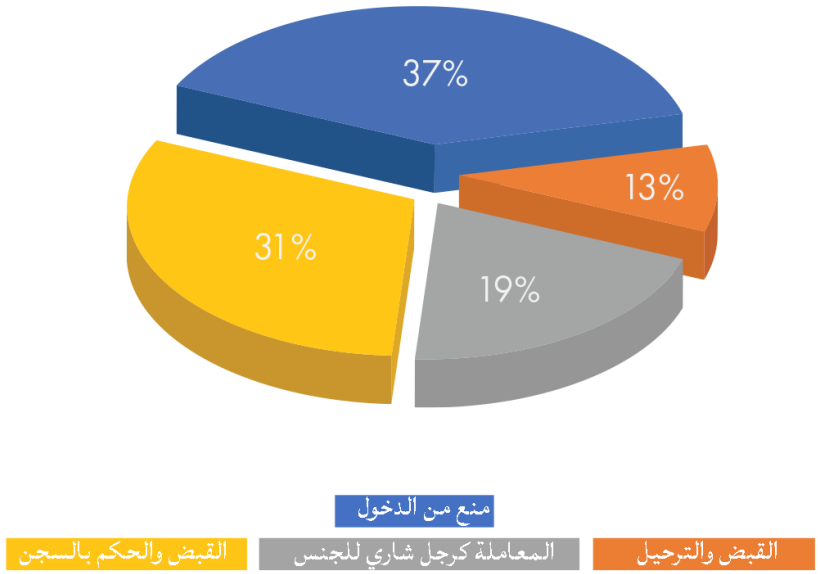

قد تلاحظ أن ١٩٪ أو ثلاثة أفراد قد تم تحديدهم كـ «رجال مُشترِين». وذلك بسبب نفاق الدولة المصرية. لطالما كانت مصر متساهلةً مع سياح الجنس من دول الخليج المجاورة الغنية، حيث تعد السياحة من الخليج دخلًا أساسيًا للدولة. وبالتالي، هناك سياسة غير مكتوبة بعدم اعتقال أو مقاضاة سياح الجنس الخليجيين، حتى عند ارتكاب جرائم خطيرةٍ مثل زواج القاصرين/ات[٢٠]. إن الأشخاص الثلاثة الذين تم تحديدهم في هذا التقرير هم من المملكة العربية السعودية والكويت قد حصلوا على معاملةٍ تفضيلية؛ يجرم قانون مكافحة العمل بالجنس في مصر العاملين/ات بالجنس فقط وليس المشترين، ولكن لفترةٍ طويلة، كان العرف القضائي هو مقاضاة كلا الطرفين في القضايا التي تشمل «رَجُلَيْن» أو في القضايا الكويرية أخرى.[٢١] في القضايا التي تتعلق بمواطنين خليجيين، تقرر السلطات فقط مقاضاة الطرف الآخر، في هذه الحالات الثلاث، المصريين/ات. في سجلات المحكمة، يتم تصوير مواطني الخليج على أنهم رجال أبرياء قد حاول/ت العاملون/ات بالجنس المصريون/ات الأشرار إغوائه. على الرغم من الدليل في نفس سجلات المحكمة على أن المواطنين الخليجيين قد اتفقوا مع المصريين/ات على ممارسة الجنس.

بالتالي، في حين أن معاملة الكويريين الأجانب تعسفية بشكلٍ أساسي، يبدو أن هناك قاعدة واحدة: قم بغض بصرك إذا كانوا من دولة خليجية صديقة. هذا لا ينطبق إذا كانت مصر لديها منافسة جغرافية سياسية مستمرة مع بلدك، كما كان الحال في عام ٢٠١٦ عندما تحدثت وسائل الإعلام المصرية بشدةٍ عن ترحيل ثلاثة مواطنين قطريين بسبب مثليتهم الجنسية المُفترَضة.[٢٢] بالطبع، وقع هذا الحادث في عام ٢٠١٦، عندما كانت مصر ودول أخرى تقاطع قطر وتحجزها عن الدخول. الآن بعد أن أصبحت العلاقات أفضل، من المشكوك فيه أن المواطنين القطريين المثليين يُعامَلون بشكلٍ مختلفٍ عن نظرائهم الخليجيين.

٢٠ Sex Tourism in Egypt: A Bride for the Summer." Qantara.de, December 24, 2017.
https://en.qantara.de/content/sex-tourism-in-egypt-a-bride-for-the-summer

٢١ NSWP. Egypt's profile
https://www.nswp.org/country/egypt

٢٢ ليلة سقوط ٣ قطريين شواذ داخل مطعم شهير بالمهندسين.. المتهمون دخلوا مصر بتأشيرة سياحة لممارسة الشذوذ الجنسى مقابل مبالغ مالية.. النيابة تخلى سبيلهم.. و«الجوازات» تكشف انتهاء إقامتهم وترحلهم إلى بلادهم." اليوم السابع, November ٣٠, ٢٠١٦.
https://rb.gy/h٨x٠d

٠٤ الاستنتاج

يضيف التقرير إلى البحث الحالي، الذي يناقش معاملة الكويريين/ات في مصر ويُثبِت التمييز النشط الذي تمارسه السلطات المصرية على أولئك الذين يُنظَر إليهم/ن على أنهم/ن كويريون/ات أو من هم/ن كذلك فعلًا. هذا التقرير هو الأول من نوعه الذي يُقدِّم رؤيةً فريدةً حول معاملة الأجانب الكويريين/ات من قبل السلطات المصرية بناءً على بحثٍ مدعومٍ بالأدلة. لا يُعامَل الأجانب الكويريون/ات جميعًا بنفس الطريقة، لكنهم/ن جميعًا يعاملون/ن بطريقة تُثبِت مرةً أخرى مناهضة السلطات المصرية للكويرية. يمنح قانون الأحكام القضائية وزارة الداخلية الحق في ترحيل أو رفض دخول الأشخاص حتى في حالة عدم إثبات كويريتهم/ن، وهي علامة على هوس السلطة المصرية بفِكرها عن الأخلاق والقيم الاجتماعية، وهو فكر مُتجذِّر في التمييز ضد الكويريين/ات، العاملين/ات بالجنس، الأفراد المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية، والأقليات الجنسية والجندرية الأخرى.

بعض التوصيات التي يمكننا تقديمها للأجانب الكويريين/ات الذين يخططون/ن لزيارة مصر أو يعيشون/ن في مصر هي:

١. إذا كنت شخصًا عابرًا/ةً أو غير مطبِّقًا/ـةً للجندر ولا تعكس معلومات جواز سفرك هويتك/تعبيرك الجندري، فتجنب/ي الزيارة ما لم تكن ضرورية للغاية. إذا كان عليك الزيارة، فسيجب عليك للأسف إخفاء هويتك/تعبيرك الجندري الحقيقي أثناء وجودك في خدمات الهجرة على الحدود. يُنصح بالحفاظ على مظهرٍ ثنائيٍ طوال فترة إقامتك في مصر لتجنب الاهتمام غير المرغوب فيه من السلطات أو أفراد المجتمع.

٢. إذا كنت شخصًا كويريًا/ـةً متجانسًا/ـةً جندريًا وتخطط للزيارة، فيمكنك ذلك، ولكن من المستحسن تجنُّب استخدام تطبيقات المواعدة مثل Grindr طوال زيارتك. إذا كنت ترغب/ين في استخدام تطبيقات المواعدة، فيرجى التحقق من هوية أولئك الذين ستلتقي/ن بهم مسبقًا من خلال التحقق من حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال. بشكلٍ عام، اتبع/ي تدابير السلامة والأمن وتجنب/ي جذب الكثير من الاهتمام غير المرغوب فيه لنفسك.

٣. إذا كنت شخصًا كويريًا/ـةً تعيش في مصر، فتَعرَّف/ي على المناهضة المصرية للعمل بالجنس، قوانين الجرائم الإلكترونية، وإجراءات السلامة والأمن المُتَّبعة عند استخدام تطبيقات المواعدة. أعط/ي توكيلًا رسميًا لمحامٍ موثوقٍ به يمكنه التدخل إذا حدث لك شيء ما. يمكنك التواصل معنا على aid@cairo52.com، وسنوفر لك محاميًا مجانيًا إذا لم تتمكن/ي من العثور على محامٍ بنفسك.

٤. تنطبق التوصية رقم ٣ أيضًا على العاملين/ات بالجنس الكويريين/ات المقيمين/ات في مصر، سواء كلاجئين/ات أو مقيمين/ات عاديين/ات.

٥. إذا كنت من دولة مُؤيِّدة لمجتمع الميم عين، فتأكد/ي من طلب حضور ممثلٍ من سفارتك إذا تم القبض عليك أو احتجازك وأن تقوم السلطات بتبليغ سفارتك في أسرع وقتٍ ممكن. إذا كنت/ي من دولة مُؤيِّدة لمجتمع الميم عين وتشعر/ين أن السفارة لن تكون مفيدة، فاطلب/ي دائمًا حضور محامٍ.

إذا كنت أنت أو أي شخصٍ تعرفه متورطًا/ـةً في مشاكلٍ قانونيةٍ مع السلطات، فإننا نُذكِّرك بأننا نُقدِّم مساعدةً قانونيةً مجانيةً للكويريين/ات والعاملين/ات بالجنس. يمكنك العثور على المزيد من المعلومات هنا:
https://cairo52.com/legal-aid-project/
أو
https://form.typeform.com/to/QsP6WzVI

أو إرسال بريدٍ إلكتروني لنا على:
aid@cairo52.com

القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE
صنفكم
ده مش عايزينه عندنا